إثر صدور الأوامر الملكية بترقية عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية ٢٨ قاضياً من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ)

أصدر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى القرارات التنفيذية اللازمة بترقية ٢٨ قاضياً من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ)؛ إنفاذاً للأمر الملكي الكريم رقم : أ/٢٥٧ وتاريخ ١٢/١٩/ ١٤٣٢هـ، وفيما يلي نصه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٢٥٧

التاريخ: ١٤٣٢/١٢/١٩هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ٩/١٩/ ١٤٢٨هـ.

وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٢/١٢/١٣٨٢) إلى رقم (٣٢/١٢/١٤٠٨)، ورقم (١٤٢٦/ ٣٢/١٢) المؤرخة في ١٤٣٢/٢/٥هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من ١/١٩/ ١٤٣٢هـ:

١- عبدالله بن عبدالرحمن التويجري.
٢- محمد بن سعد الفايز.
٣- نايف بن عبدالله العتيق.
٤- مبارك بن عبدالله الزايد.
٥- عبدالمجيد بن جديع الجديع.
٦- بدر بن سعد البدر.
٧-فارس بن لاحق السلمي.
٨- عبدالله بن محمد الرشود.
٩- عبدالعزيز بن محمد السلطان.
١٠- عبدالحميد بن عبدالله العودة.
١١- عبدالله بن سعد الدوسري.
١٢- عبدالله بن عبدالرحمن الحميضي.
١٣- عبدالرحمن بن عابد المالكي.
١٤- بدر بن حذيفة الطوالة.
١٥- عبدالحميد بن سعود البديع.
١٦- فهد بن محمد العمار.
١٧- حسان بن عبدالعزيز الطيار.
١٨- عبدالله بن عبدالرحمن الهويمل.

ثانياً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

١- خالد بن إبراهيم الحمود ١٤٣٢/١/٢١هـ .
٢- ياسر بن عبدالله الحربي ١٤٣٢/١/٢١هـ .
٣- صالح بن ناعم العمري ١٤٣٢/١/٢١هـ .
٤- مساعد بن حمد الشريدي ١٤٣٢/١/٢٤هـ .
٥- خالد بن إبراهيم العبيدان ١٤٣٢/١/٢٤هـ .
٦- ضاحي بن علي آل عثمان ١٤٣٢/١/٢٤هـ .
٧- محمد بن عبدالله المسلم ١٤٣٢/١/٢٨هـ .
٨- ياسر بن صالح البلوي ١٤٣٢/١/٢٨هـ .
٩- علي بن عبدالله الحمد ١٤٣٢/١/٢٨هـ .
١٠- عبدالرحمن بن عبدالله الهويمل ١/١/٢٩/ ١٤٣٢هـ .

ثالثاً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

معالي وزير العدل: قضاة المملكة لا يرتجلون أحكامهم بل يؤسسونها على هدي من الشريعة الإسلامية

أكد معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن القضاة في المملكة العربية السعودية لا يرتجلون أحكامهم بل يؤسسونها على هدي من الشريعة الإسلامية ويستصحبون وقائع الدعوى ويستطلعون رأي أهل الخبرة.

جاء ذلك في ثنايا تصريح صحفي لمعاليه يوم السبت ١٧ ذوالقعدة ١٤٣٢هـ عقب افتتاح ملتقى «الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة» الذي نظمته وزارة العدل على مدى ثلاثة أيام بمدينة الرياض.

وقال معاليه: «إن الملتقى يأتي في إطار المحاور العلمية لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لتطوير مرفق القضاء، وهذا الملتقى مهم للغاية ويطرح قضية يكثر الحديث عنها وتكثر الأطروحات بشأنها، وهي تتعلق بالعقوبات البديله، حيث يقصد بها في الغالب الأعم عقوبة السجن، وعقوبة السجن قد تكون في بعض مساراتها مهما بذل حيالها من العناية والرعاية والمتابعة، وقد تكون في بعض أحوالها غير مجدية، فضلاً عما تكبده من تكاليف باهظة، ومايكون لها من ردة فعل على بعض القضايا اليسيرة خلال وجود السجين في السجن بالرغم من أن قضيته لا ترتقي لمستوى سجنه».

وأضاف معاليه: «هناك اتجاهات حديثة أخذت بهذا المفهوم وفعلته، حيث حدّت العقوبات البديلة في بعض الدول بنسب كبيرة نطمح إلى أن نصل إليها».

وبيَّن الدكتور العيسى أن الجهود في هذا المجال تبدأ من البحوث والمسوحات الاجتماعية والنفسية مروراً بالتحقيق والإدعاء وهو ما يحرك الدعوة ويطلب الحكم وفق تسبيب معين وانتهاء بالقضاء وسلطته التقديرية في هذا الموضوع الذي لا يتعلق بنص شرعي وإنما في بابٍ فقهي غير مشمول بنص وهو باب التعازير.

وقال: العقوبات البديلة يراعى فيها المجني علية ويراعي المجتمع وتراعي المقصد الشريعة الإسلامية في الزجر والردع ولا يتجاهل أي من ذلك كما أن المساحة الرحبة في السلطة التقديرية للقاضي في هذا المجال توضح وتبرز عالمية الشريعة الإسلامية وسعتها ورحابتها وانسجامها مع الزمان والمكان وأيضا تشير إلى صلاحها وإصلاحها للمجتمعات والأزمنة والأمكنة».

وبشر معالي وزير العدل الجميع قائلاً: هناك معدلات قياسية قفز إليها مشروع خادم الحرمين الشريفين مرفق القضاء وتم الإعلان عنها، مبيناً أنه قد حققت بحمد الله وفضله ثم بالدعم الكبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في إطار مشروعه لتطوير مرفق القضاء منجزات سواءً على مستوى المراحل العلمية وأن هذا الملتقى واحد من هذه المنجزات، كما حققت منجزات تقنية منها بوابة وزارة العدل التي تقدم «٥٠» خدمة تقنية لطالبي خدمة العدالة، لافتاً إلى أن هناك قفزات نوعية بما يتعلق بالمنشآت والتجهيزات وأن هناك محور للتواصل الدولي ومحور تدريب الموارد البشرية.

معالي وزير العدل يحل ضيفَ شرفٍ على اتحاد المحامين ويتحدث عن عدالة المملكة

حضر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى مساء يوم ٤ ذوالحجة ١٤٣٢هـ ضيف شرف في المؤتمر السنوي الخامس والخمسين للاتحاد الدولي للمحامين المنعقد بمدينة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد المتحدثون في الحفل الخطابي للمؤتمر الذي يشارك فيه «١٠٠٠» محام و«١٥٠» نقيب محاماة أهمية تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين. واستعرض المؤتمر التحديات التي تواجه المحامين.

وألقى معاليه في اليوم التالي محاضرة شرح فيها مضامين مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء, وسلط الضوء على النقلات النوعية في النظام القضائي السعودي، وضمانات حياده واستقلاله، وتحدث عن أبرز ملامح أنظمة مرافعاته وإجراءاته، وأهم المبادئ والنظريات العدلية والحقوقية ومستوى التعاطي معها في العملية العدلية، وأعطى نماذج على كفاءة الأحكام الشرعية في كافة المواد القضائية, بالإضافة إلى المفاهيم الحديثة في مجال العدالة.

معالي وزير العدل يلتقي الطلبة المبتعثين في أمريكا

التقى معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم السبت ٢ ذوالحجة ١٤٣٢هـ في مقر الملحقية الثقافية بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية بالطلبة المبتعثين.

وهنأ معاليه في بداية اللقاء الجميع على الاختيار الحكيم من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. أيده الله. لأخيه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية مشيراً إلى أن هذا الاختيار ترجم مستوى الإمكانات القيادية والعمل الوطني الدؤوب الذي اضطلع به سموه الكريم خلال تاريخه الحافل بالعطاء والمنجزات.

وأكد معاليه خلال محاور اللقاء على أهمية المهمة التعليمية التي ابتعثوا لتحقيقها، ناصحاً الطلبة بالتمسك بدينهم بقيمه الوسطية المعتدلة واحترام قوانين مقر إقامتهم وحسن التعامل مع غيرهم، والاهتمام بشؤون دراستهم والبعد عن أي تصرف أو اهتمام آخر من شأنه التأثير على الهدف التي ابتعثوا من أجله، أو الإساءة إليهم أو لدينهم ووطنهم.

ونبّه معاليه على أهمية أن يستشعر المبتعثون نبل الغاية التي جاؤوا من أجلها وأن يكونوا على عزم وتصميم دائم بإنهائها على أكمل وجه، ليضيفوا إلى صرح الوطن لبنة قوية تزيد من بنائه وتؤكد على كفاءة أبنائه.

وقال الدكتور محمد العيسى: إن ابن الوطن الواعي يتسامى على كافة التصرفات والشعارات التي تخرج به عن منهجه المعتدل وفكره المستنير، مشيراً إلى أن أخطر إساءة يمكن أن يُمنى بها الوطن هو اختراق شبابه ومعقد آماله مؤكداً أن الجميع على ثقة تامة بأن هذه الذخيرة الوطنية المتمثلة في شبابه المتسلح بسلاح العقيدة والعلم على مستوى عال من اليقظة والفطنة التي يستطيع بها تفويت الفرصة على محاولات الميل بهم عن المسار الصحيح.

واستعرض معاليه جهود وزارة العدل في مجال العمل الاجتماعي من خلال مكاتب الصلح واستحداث إدارة مختصة بالخدمة الاجتماعية يقوم عليها أكاديميون مختصون بالتوجيه والإرشاد الأسري، إضافة إلى تنظيم عدد من الملتقيات العلمية في هذا المجال مبينا أن الوزارة تسعى لإقامة ملتقى قادم عن القضايا الأسرية يناقش قضايا النفقة والحضانة والطلاق والعنف الأسري، وأن هذه المحاور تأتي في إطار المراحل العلمية لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح أن وزارة العدل تسعى لإيجاد وسائل شرعية بديلة لفض المنازعات قدر الإمكان بما يحفظ الود والوئام مشيراً إلى أن القضاء يعالج آثار المشكلة ولا يعالجها من جذورها على حين أن بدائل التقاضي المتعلقة . مثالاً . بالمصالحة والتوفق تعالج الأمرين، فضلاً عن أهمية التحكيم ودوره الفاعل في إنهاء المنازعات عن طريق الإرادة الحرة في اختيار المحكمين وبما يحفظ سرية العلاقة بين أطراف القضية فضلاً عن سرعة البت فيها من خلال هذا البديل الشرعي.

وبيَّن معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن الوزارة تأمل في أن تستفيد من كفاءة طلبتها المبتعثين في المجال الحقوقي والاجتماعي والتجاري والإداري.

معالي وزير العدل الإيطالي: يبدي إعجابه بالتطور القضائي في المملكة

اجتمع صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد مستشار خادم الحرمين الشريفين ورئيس فريق التحكيم السعودي المشرف على برنامج تدريب القضاة في الخارج يوم الخميس ١٥ ذوالقعدة ١٤٣٢هـ مع معالي وزير العدل الايطالي فرانسيسكو بالاما، وذلك في مقر وزارة العدل في روما.

وفي بداية الاجتماع رحب وزير العدل بسموه، واستمع الوزير لشرح من سمو الأمير بندر بن سلمان عن القضاء في المملكة وما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- لهذا المرفق المهم والسعي على تطويره ومن ذلك «برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء»، وإقامة الدورات والزيارات للقضاة السعوديين في الخارج واكتسابهم الخبرات من خلال زيارتهم لهذه الدول والإطلاع على سير العمل في دوائرها القضائية.

وأبدى وزير العدل الإيطالي

استقبالات معالي الوزير

السفير الاندونيسي لدى المملكة

التقى معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في مكتبه بالوزارة يوم الأربعاء ٧ ذوالقعدة ١٤٣٢ هـ معالي سفير جمهورية إندونيسيا لدى المملكة غاتوت عبدالله منصور. وجرى خلال المقابلة مناقشة عددٍ من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في الجوانب القضائية.

السفير الفلبيني لدى المملكة

التقى معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في مكتبه معالي يوم الثلاثاء ٢٩ شوال ١٤٣٢هـ سفير جمهورية الفلبين لدى المملكة عزّ الدين تاجو. وجرى خلال المقابلة مناقشة عددٍ من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في الجوانب القضائية.

سفير مملكة أسبانيا لدى المملكة

التقى معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في مكتبه يوم الثلاثاء ٢٠ ذوالقعدة ١٤٣٢ هـ معالي سفير مملكة أسبانيا لدى المملكة بابلو برابو والسفير بمهمة خاصة للعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي داماسو دي لاريو.وناقش الجانبان خلال اللقاء عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في الجوانب القضائية.

وكلاء العدل في دول مجلس التعاون يختتمون إجتماعهم في أبوظبي

عقد أصحاب الفضيلة والسعادة وكلاء وزارات العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الأربعاء ٣٠ شوال ١٤٣٢هـ اجتماعهم الخامس عشر في أبوظبي.

وتم خلال الاجتماع الموافقة على عدد من القرارات لمشاريع قوانين تم رفعها للاعتماد من أصحاب المعالي وزراء العدل بدول المجلس في اجتماعاتهم المقرر عقدها في أبوظبي يومي ١٠ و ١١ من أكتوبر المقبل في إطار التكامل والتنسيق القضائي والتشريعي بين الدول الأعضاء.

ووافق المجتمعون على مشروع القانون الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ومشروع دليل الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة لمواطني دول المجلس وأحيل الدليل الإرشادي بالإجراءات اللازمة لتنفيذ دليل إتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية إلى لجنة الخبراء لمزيد من الدراسة على أن يرفع الدليل والنماذج إلى الاجتماع المقبل لأصحاب المعالي وزراء العدل.

كما أحال الاجتماع مشروع القانون الموحد للسلطة القضائية لدول المجلس إلى لجنة الخبراء المختصين لدراسته وفقا للملاحظات الواردة من الدول الأعضاء.

ووافق وكلاء وزارات العدل بدول المجلس على مشروع القانون الموحد لمحاكم الأسرة وقرروا تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة مشروع القانون الموحد لحقوق الطفل على أن ترفع اللجنة ما تتوصل إليه للاجتماع المقبل للوزراء كما تمت الموافقة على عقد اجتماع دوري لمسئولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بدول المجلس.

وسيعقد وكلاء وزارات العدل اجتماعهم السادس عشر في المملكة العربية السعودية.

إعجابه بالتطور القضائي في المملكة، وقال: «إن ما استمعت إليه من شرح من سمو الأمير بندر بن سلمان عن القضاء الإسلامي في المملكة، صحح لدي الصورة المغلوطة التي كانت تنتقل عن القضاء في المملكة».

وعرض معاليه خلال الاجتماع فكرة اتفاقية تدريب وتبادل التعاون في المجال القضائي بين البلدين.

وفي نهاية الاجتماع تبودلت الهدايا التذكارية بين الجانبين.

بعد ذلك تجول سموه والوفد القضائي المرافق مع وزير العدل الإيطالي في أروقة الوزارة واستمعوا لشرح من الوزير عن تاريخ الوزارة وما تحويه من أقسام.

في تقرير عن مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء
المشروع يحقق معدلات نمو عالية في منجزاته

كشف تقرير لوزارة العدل عن أداء ما يخصها من مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، عن معدلات النمو في التطوير والتحديث في قطاعات الوزارة التي تضمنها التقرير حتى غرة شعبان من عام ١٤٣٢هـ، وهو التقرير الأول الذي يتم إعداده عن منجزات هذا المشروع الطموح، حيث يظهر من تحليل التقرير أن السنة الأولى للوزارة الجديدة كانت في مهمة أخذ التصور والمسوحات والتخطيط وبناء قاعدة من الموارد والخبرات الداخلية والخارجية علاوة على إعداد المخططات والرسومات واستطلاع التجارب العالمية بشأنها وذلك لبدء انطلاقة العمل الجديد للمشروع لتأتي سنة هذا التقرير حافلة بحصد الكثير من الأداء - بالأسماء والأرقام والنسب التي تضمنها التقرير المرفوع للمقام السامي مؤخراً - ترجمت ذلك صكوك دولية تشهد بحجم المنجز مقارنة بوقته الوجيز الذي اختزل المدة الزمنية المحددة لبعض محاوره، هذا فضلاً عن تنويه مجلس الوزراء مؤخراً بأداء المشروع، وقد أوضح التقرير تجاوز الوزارة للعديد من الصعوبات والعوائق فيما ترى الوزارة أن النجاح الحقيقي في ظل وجود هذه العوائق والقدرة على تجاوزها.

أولاً- الموارد البشرية:

وأوضح التقرير، اهتمام وزارة العدل وإيمانها بأن العنصر البشري من أهم عوامل النجاح؛ وكون ذلك جزءاً رئيساً في خطة مشروع خادم الحرمين الشريفين فقد اهتمت بالموارد البشرية من ثلاث نواحٍ:

١- رفع الكفاءات والتدريب: يظهر التقرير الذي حصلت عليه «الجزيرة» جهود الوزارة التي بذلتها في مجال تهيئة الكوادر البشرية، فقد أعدت وزارة العدل خطة طموحة يشارك في إعدادها عدد من الاستشاريين والخبراء على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من عام ١٤٣٢-١٤٣٣هـ- وستحقق - بإذن الله - نقلة نوعية في مجال التدريب، حيث تستهدف جميع موظفي المرفق العدلي خلال أربع سنوات، وبمعدل تدريب ٥٠٠٠ موظف كل عام، وهذا سيحقق نمواً في التدريب تبلغ نسبته ٣١٥٪ إضافة إلى ما نفذته الوزارة من برامج التدريب القضائي، والتدريب التوثيقي، وتدريب أعوان القضاة، والتدريب الإداري المساند خلال العام المالي المنصرم.

٢- توفير الوظائف: وفي مجال توفير الوظائف وسد حاجة الدوائر الشرعية منها فقد نما عدد موظفي الوزارة بنسبة نمو جاوزت ١٢٪ نسبة للعام المالي ١٤٣٠-١٤٣١هـ وتم شغل هذه الوظائف باستنفار الجهود الإدارية والتنفيذية والتنسيق السريع مع الجهات المختصة حيث شغلت الوزارة عدد ٢٨٥٧ وظيفة بالكفاءات الوطنية عن طريق الترقية والتعيين تم توزيعها على المحاكم وكتابات العدل، كما عملت الوزارة على إمداد المحاكم بالمستشارين الشرعيين والنظاميين ومحضري القضايا، وفق المتاح لها من الشواغر الوظيفية بهذه المسميات.

٣- توفير وظائف كُتّاب العدل: ولأن مسؤولية كتابات العدل تقع بشكل كامل على عاتق الوزارة وحدها، فقد عززت عدد كُتّاب العدل، وبعد أن كان عددهم لا يتجاوز ٤٢٢ كاتب عدل، فقد بلغ عام ١٤٣١-١٤٣٢هـ ٧٩٢ كاتب عدل بنسبة نمو جاوزت ٨٧٪.

٤- العنصر النسائي: ولم تنس وزارة العدل الإفادة من العنصر النسائي في مجال الدراسات والاستشارات الاجتماعية حيث قامت الوزارة - إنفاذاً للتوجيهات السامية الكريمة - بإعداد دراسة لتقدير الاحتياج من وظائف العنصر النسائي حيث بلغ الاحتياج من هذه الوظائف (٢٠٩٤) وظيفة موزعة على عدد من التخصصات الشرعية والنظامية والإدارية والاجتماعية.

وأشار التقرير إلى أن الوزارة قد رفعت هذا الطلب لوزارة المالية ضمن ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٣-١٤٣٤هـ، وفي حال اعتمادها فستعمل «العدل» على توزيعها على (٤٥٠) محكمة وكتابة عدل في مختلف مناطق المملكة، وستعمل الأقسام النسائية المستقلة على تقديم الاستشارات والإرشادات للمرأة، ومساعدتها قدر الإمكان، مع الإسهام في مكاتب الصلح والتوفيق واستقبال الطلبات والشكاوى النسائية وإيجاد

الحلول المناسبة أو الرفع عنها للوزارة، أخذاً في الاعتبار تحرج الكثير من النساء من مراجعة الوزارة، والمحاكم، وكتابات العدل.

ثانياً- هندسة إجراءات العمل:

وفي مجال هندسة الإجراءات كشف التقرير عن اهتمام «العدل» بتسهيل واختصار الإجراءات مع إحكامها، وتوفير أفضل الخدمات للمتعاملين مع الوزارة بأسلوب عصري؛ ويتم ذلك عبر عملية إعادة هندسة الإجراءات وقد تم تشكيل فريقين مفرَّغين لهذا العمل بإشراف خبير في إعادة هندسة الإجراءات:

أ - الفريق الأول: مسؤول عن هندسة إجراءات المحاكم بمختلف درجاتها واختصاصاتها النوعية، وشارك في هذا الفريق عدد من القضاة المختصين وفقاً لنوع الإجراء، وقد انتهى هذا الفريق من توثيق إجراءات المحاكم العامة، والمحاكم الجزئية، وقضاء الحجز والتنفيذ، وسيتم ترتيب زيارة لبعض الدول الرائدة في هذا المجال لعمل دراسة مقارنه والإفادة من عناصر القوة الموجودة في إجراءاتها.

ب - الفريق الثاني: مسئول عن هندسة إجراءات كتابات العدل وشارك في هذا الفريق عدد من كُتاب العدل، وقد انتهى من جميع مهامه، كما تم تطبيقها في بعض كتابات العدل في الرياض، وسيتم تعميمها على باقي الكتابات قريبًا - إن شاء الله - بعد إتمام تحويلها إلى إجراءات إلكترونية.

ثالثاً- التقنية والقضاء الإلكتروني:

لقد شمل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء محوراً مهماً هو محور التجهيزات الذي يدخل ضمن عناصره عنصر القسم التقني لأعمال مرفق القضاء والتوثيق، وقد ساعد ذلك على اضطلاع الوزارة بقفزات نوعية على جميع النواحي التقنية ومنها:

١ - البنية التحتية:

كشف التقرير عن حرص الوزارة على تنفيذ مشروع متكامل يوسّع البنية التحتية التقنية، ويُدخل تقنيات حديثة لتنقل الوزارة إلى المرحلة المقبلة، ويشمل هذا المشروع المجالات الأساسية التالية:

- الشبكة العدلية: وهي الشبكة الحاسوبية التي تم إنشاؤها تحت مظلة مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، حيث بدأت الوزارة بتنفيذ هذه الشبكة لربط جميع المحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة بحيث تشمل (٤٧٩) موقعاً في المملكة، وقد تم تنفيذ أكثر من ١١٠ مواقع منها ٩٠ موقعًا جديدًا تم ربطه خلال السنة الماضية.

- مركز المعلومات: كجزء أساس من المشروع، فقد تم تأسيس مركز معلومات موحد، وربط جميع مواقع الوزارة المؤهلة بهذا المركز، وشرعت في العمل على توسعة وتجهيز مركز المعلومات ليكون قادرًا - بإذن الله - على توفير الخدمات لجميع المواقع المنوه عنها.

- أمن المعلومات: نظرًا لحساسية البيانات والمعلومات، فقد قامت الوزارة خلال السنة الماضية بتوظيف عدد من التقنيات الحديثة لحماية البيانات من أي عمليات وصول مشبوهة عبر كافة المستويات (تطبيقات - قواعد بيانات - شبكة - بوابة إلكترونية - وغيرها) بحيث تضمن الوزارة عدم إمكانية الوصول للبيانات إلا بشكل آمن وموثوق.

٢- الأنظمة الأساسية والتشغيلية:

- تمّ خلال السنة الماضية توحيد أنظمة جميع المحاكم وكتابات العدل المربوطة بالشبكة لتعتمد على النظام المركزي في مركز المعلومات بعد أن كانت لدى كل محكمة وكتابة عدل بياناتها وأنظمتها بشكل منفصل.

- تمّ تنفيذ برنامج متكامل للتفتيش الإلكتروني على القضاة مرتبط مع نظام المحاكم الموحّد، وجرى على ضوئه تطبيق مفهوم: «التفتيش عن بُعد».

- تم بدء الأخذ بخيار نظام «البصمة الإلكترونيّة» للتعريف بالمرأة

في المحاكم وكتابات العدل مما يُغني عن إلزامها بإحضار المُعرفين، أو الوقوع في الحرج الشرعي لها وللقضاء على حد سواء بكشف الوجه لمن تحمل بطاقة أحوال مدنية، ولا يتسنى لها إحضار معرف.

٣ - خدمات التعاملات الإلكترونية:

أوضح التقرير اعتبار «العدل» تطوير التعاملات الإلكترونية محورًا مهمًا من محاور مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وقد قامت بتفعيل هذا المحور، حيث يكشف التقرير عن عدد من المنجزات في المجالات التالية:

- البوابة الإلكترونية: دشنت الوزارة بوابتها الإلكترونية التي تقدم من خلالها حالياً (٥٠) خدمة إلكترونية.

- رسائل الجوال: حيث وظفت الوزارة خدمة الرسائل الهاتفية عبر الجوال للتواصل مع مراجعيها، ويقدر عدد الرسائل الصادرة من الوزارة إلى المتعاملين مع المحاكم وكتابات العدل ما يتجاوز ١٥٤ ألف رسالة جوال شهريًا.

- الهاتف العدلي: حيث بدأت «العدل» في تأسيس مركز للاتصال باستخدام تقنيات الرد الآلي بحيث تمكن المراجعين من معرفة حالة القضايا والوكالات بشكل آلي، وسيتم تدشين هذه الخدمة تحت اسم «الهاتف العدلي».

- الربط مع الجهات: حيث بدأت «العدل» بتأمين تقنيات ربط خاصة تمكنها من ربط أنظمتها مع عدد من الجهات بشكل آلي لتسهيل الإجراءات وتسريع العمل بتنفيذ الأحكام القضائية، ومن ذلك الربط مع مؤسسة النقد، ووزارة الشئون البلدية والقروية، ووزارة الداخلية، وغيرها من الجهات.

- الترافع الإلكتروني: تسعى «العدل» - وفق ما تضمنه التقرير الأخير - تدريجياً لتمكين المتقاضين من الترافع الإلكتروني الذي سيختزل الزمان والمكان ويوفر العديد من الموارد البشرية، وقد بدأت الوزارة في تمكين المترافعين من تقديم صحائف الدعوى عبر بوابة الوزارة للمحاكم المرتبطة بشبكة الوزارة، وتنتظر اعتماد التوقيع الإلكتروني لتدشين العديد من الخدمات في هذا المجال وصولاً لاستكمال الطموح بإطلاق الترافع الإلكتروني كاملاً، وجعله في بداية الأمر اختيارياً للمترافعين، كما أن اعتماد هذا التوقيع سيطلق العديد من الخدمات العدلية ومن بينها: إصدار الوكالات وإلغاؤها عبر بوابة الوزارة.

رابعاً- المحاكم:

أظهر التقرير اهتمام وزارة العدل - ممثلة بمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء - بالمحاكم، وتمحورت الجهود في تطويرها على أربعة محاور رئيسة:

١ - إعادة هندسة الإجراءات: حيث كشف التقرير عن اهتمام «العدل» بتسهيل واختصار الإجراءات مع إحكامها، وتوفير أفضل الخدمات للمتعاملين مع الوزارة بأسلوب عصري.

٢ - مباني المحاكم: أظهر التقرير قيام «العدل» على تنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية التي تهدف إلى تطوير مباني المحاكم لخدمة العملية القضائية وتهيئة بيئتها العدلية الملائمة.

٣ - تأهيل موظفي المحاكم: كشف التقرير عن قيام «العدل» بجهود كبيرة في تدريب موظفي المحاكم وتأهيلهم لدعم العملية القضائية، كما أشير إلى ذلك في قسم الموارد البشرية.

٤ - إعادة توزيع الموارد: بعد أن قامت «العدل» بربط عدد كبير من المحاكم بـ «الشبكة العدلية»، وقامت بدراسة الإحصائيات ومؤشرات الأداء؛ تبين فيها إمكانية رفع كفاءة المحاكم عبر إعادة توزيع الموارد البشرية بينها، وشرعت الوزارة في تنفيذ مرحلته الأولية.

خامساً- كتابات العدل:

تُعتبر الخدمات التوثيقية والتي تقدمها كتابات العدل من أهم المحاور التي اهتمّ بها مشروع خادم الحرمين الشريفين، حيث تركز تطوير كتابات العدل في إعادة هندسة الإجراءات وزيادة عدد كُتاب العدل كما ذُكر سابقًا، ومن المنجزات في مجال التوثيق:

- تجاوز الاختصاص المكاني:

بدأت «العدل» بالعمل مرحلياً على تجاوز الاختصاص المكاني في نقل الملكية العقارية، بحيث يتمكن مالك العقار من نقل ملكيته من خلال أي كتابة عدل مرتبطة بشبكة الوزارة (الشبكة العدلية)، وقد بدأت التجربة بافتتاح فرع لكتابة عدل الرياض الأولى بنجاح.

- حصول الوزارة على المركز الأول عالميًا:

حسب التقرير فقد تصدرت وزارة العدل (المركز الأول عالمياً) في تسجيل الملكية العقارية، فطبقاً لتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال

لهذين العامين في قياسه لسهولة الإجراءات ومدتها، استطاعت وزارة العدل ممثلة بكتابات العدل الأولى، اختزال خطوات نقل الملكية بتذليل إجراءاتها وتقليص مدتها من خلال تطوير آلية العمل الإجرائية والاستفادة من التقنية الحديثة مع الإبقاء على الاحترازات التوثيقية المتعلقة بسلامة وثائق الملكية ورصد أي اختراق أمني يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وقد قام ممثلو البنك الدولي بزيارة بعض كتابات العدل خلال الفترة المشار إليها، واطلعوا على أسلوب الجمع بين الاحترازات الوقائية وتذليل الإجراءات.

- التدوير الوظيفي:

أبرز التقرير إفادة «العدل» كثيراً من مفهوم التدوير الوظيفي الإيجابي للمواقع الوظيفية ولا سيما في كتابات العدل حيث تم تدوير عدد من كُتاب العدل وبخاصة في المدن الرئيسية بما يحقق المصلحة المأمولة.

سادساً- الثقافة العدلية:

ولأهمية هذا المحور فقد أشار التقرير إلى حرص «العدل» على تحمُّل مسئوليتها في نشر الثقافة العدلية من خلال العديد من المناشط بمشاركة القضاة وكُتّاب العدل والمحامين والحقوقيين والخبراء من الداخل والخارج، فضلاً عن أعوان القضاة، وإتاحة الفرصة للجميع بمن فيهم الباحثون والأكاديميون للحضور والمشاركة، ومن أبرز المنجزات - التي كشفها التقرير - في هذا المحور ما يلي:

- إصدار مجلة: «القضائية» وهي مجلَة علميَةٍ مُحكَّمة، وتُعنى بالتخصص النوعي الدقيق المتعلق بالمادة القضائية الصِرْفة، ودراسة نوازلها مشمولة بورش عملها التحريرية.

- تعزيز الحضور العدلي الدولي في سياقه الإيجابي والمثمر من خلال اللقاءات الفاعلة بالوفود الرسمية، والمنظمات الدولية من قبل مسئولي الوزارة.

- بناء العلاقات مع الوزارات ذات العلاقة في الدول الشقيقة والصديقة بالإضافة إلى حضور الفعاليات الخارجية ذات الصلة بالشأن العدلي، وذلك لإبراز الصورة المشرقة للقضاء السعودي، وللمشاركة في صياغة أفضل الممارسات العدلية، والاستفادة من التجارب الأخرى فيما يمكن الاستفادة منه مع الحفاظ على خصوصيتنا وهويتنا الشرعية التي لا يمكن المساس بها بأي حال من الأحوال.

- اللقاءات والحوارات العدلية من قبل منسوبي «العدل»، وقد نما عددها من ١٢٣ إلى أكثر من ٢٠٢ وبنسبة جاوزت ٦٦٪، كما أن المحاضرات واللقاءات العدلية المباشرة بهدف التواصل المثمر مع الجمهور من قبل منسوبي الوزارة قد تنامت بنسبة تجاوزت ٦٧٪.

- الملتقيات العدلية: وقد عقدت «العدل» العديد منها ومن بينها:

أ - ملتقى: «قضايا الإرهاب والأمن الوطني».

ب - ملتقى: «تسبيب الأحكام القضائية».

ج - ملتقى: «دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية»، ومن أهدافه تعزيز فكرة الوساطة والتوفيق التي تعمل عليها الوزارة لإصلاح ذات البين وتخفيف العبء على المحاكم.

د - ملتقى: «القضاء والإعلام».

هـ - ملتقى: «رؤساء كتابات العدل».

كما في خطة الوزارة عقد العديد من الملتقيات الأخرى وتشير الوزارة حسب ما أعلنت عنه مؤخراً إلى عقد ملتقى بعد أسبوعين من الآن يُعد من أهم الملتقيات حيث حشدت له حضوراً داخلياً وخارجياً وهو ملتقى: «العقوبات البديلة».

هذا وقد أوضح التقرير حرص «العدل» على تعزيز دور العُقوبات البديلة في القضايا التعزيرية التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والخاصة للمُدان بالجزاء التعزيري، هذا وقد حقق الحراك العدلي من خلال التوعية بأهمية هذا الأمر نتائج إيجابية وتفهماً جيداً في إطار المحاكم الابتدائية والمحكمة الأعلى درجة.

وفيما يتعلق بمدونة الأحكام القضائية: استأنفت «العدل» إكمال إصدارات: «مُدوّنة الأحكام القضائيَّة» بعد جمعها وترتيب مادتها التي وردت من المحاكم وإجراء اللازم حيالها عن طريق الإدارة المختصة، وتهيئتها للطباعة والنشر، وبعثها إلى المجلس الأعلى للقضاء استكمالاً لترتيب إصدارها، وفق أحكام نظام القضاء، ومُحتوى هذه المُدونة يتضمن أحكاماً قضائية مختارة، ولا تنطوي على مبادئ قضائية مدونة، إذ لا بد أن تصدر هذه المبادئ من الجهة المختصة بإرساء مبادئ القضاء العام وهي المحكمة العليا.

سابعاً- المرافق العدلية:

وحول ما يخص محور البيئة العدلية أظهر التقرير أن «العدل» كانت تمتلك ٦٥ مبنى عدلياً، وخلال سنتين أنهت «العدل» اعتماد مشروعات عدلية رائدة تتضمن محاكم كبرى وكتابات عدل وفروعًا للوزارة بلغ عددها أكثر من ١١٣ مبنى عدلياً تغطي مناطق المملكة كافة وبنسبة نمو بلغت ٧٤٪، كما أن الوزارة اعتمدت في هذا مرحلة انتقالية عبر استئجار مبانٍ بشكل عاجل للمرافق العدلية التي تتطلب حلاً عاجلاً. وفيما يتعلق بالبناء أشار التقرير إلى أن «العدل» قد وضعت في حسبانها استكمال كافة متطلباته بجميع آفاقها وتطلعاتها؛ لأن البناء يستشرف الزمن والسنين لتكون صروح العدالة على أعلى وأرقى المستويات، مفيدة في هذا من التجارب الدولية، وآراء الخبراء، وبعد استكمال العدد المطلوب طرحت «العدل» مناقصاتها وتم ترسية بعضها، حيث وقّعت مؤخراً عقداً في المباني بمبلغ مليار ومائتي مليون ريال شمل عدة محاكم وكتابات عدل. وأوضح التقرير سعي «العدل» إلى توقيع عدة عقود لبقية المباني قريباً - بإذن الله-.

وأبان التقرير أن «العدل» تستهدف بناء (٣٦٦) مبنى عدلياً خلال الفترة القريبة القادمة، إلا أن التقرير كشف عن معاناة وزارة العدل من نقص في بعض المدن الرئيسية من توفر الأراضي، والذي سيكبد شراؤها ميزانية مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق مبالغ كبيرة، ولا سيما أن مقار مرافق العدالة لها مواصفات خاصة ومتميزة، ولا تزال الوزارة في متابعتها المستمرة لتأمين هذه الأراضي.

ثامناً- التطوير الإداري:

وفي مجال التطوير الإداري، كشف التقرير عن بدء «العدل» اعتماد هيكلها الإداري منذ إنشائها عام ١٣٩٠هـ وذلك إيماناً منها بالحاجة الملحة لتطوير جهازها الإداري، واستشعاراً منها بأهمية العمل وفق أسلوب اللا مركزية والعناية بالتخصص في إدارة أعمالها، وتمشياً مع اختصاصات الوزارة لكي تستطيع مواكبة تطوير المرفق العدلي، وقد اشتمل الهيكل التنظيمي للوزارة على إحداث وكالتين، وأربع وكالات مساعدة، وعدد من الإدارات المساندة لدفة التطوير، وفق الخطة المرسومة لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وتمت الموافقة عليها - بحمد الله -، وشرعت في الاضطلاع بمهامها بعد صدور الموافقة عليها، بعد أن تم شغلها بمن ترى «العدل» فيهم التمتع بالكفاية والمقدرة على النهوض بمسؤولياتها، وهي على النحو التالي:

- وكالة الوزارة لشؤون التوثيق، وتُعنى بكافة الشؤون التوثيقية وفي طليعتها أعمال كتابات العدل.

- وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير وتُعنى بتطوير المرفق العدلي ومن مهامها تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

- وكالة الوزارة المساعدة للحجز والتنفيذ، وتتولى مهام الحجز والتنفيذ في المحاكم من الناحية الإدارية والتنفيذية والإسنادية، وسيتم ربط هذه الوكالة - بمشيئة الله - بالنظام الآلي للمحاكم وكتابات العدل والأنظمة الآلية في الجهات ذات العلاقة، كوزارة الداخلية، وهيئة سوق المال، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والبنوك؛ لسرعة الحجز آليًا على الأسهم والسندات والأرصدة وما تتطلبه إجراءات الحجز والتنفيذ وفق الإجراءات النظامية.

- وكالة الوزارة المساعدة للإسناد القضائي، وتُعنى بشؤون المحاماة والخبرة والتحكيم ومكاتب الصلح.

- وكالة الوزارة المساعدة للمحاكم، وتهدف إلى إسناد المحاكم وتقديم المقترحات التطويرية في أعمالها، كما في مقترحها الذي تعمل عليه الوزارة بشأن إسناد مهمة محضري الخصوم إلى مؤسسات خاصة، وتحوير الوظائف الشاغرة في هذا الخصوص إلى أعمال إسنادية للمحاكم، وقد أنهيت الترتيبات الأولية لهذا الأمر، ويهم الوزارة في هذا وجود الضمانات القضائية.

- وكالة الوزارة المساعدة لشؤون كتابات العدل.

- وتم استحداث وحدة للتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا، وإدارة للفروع، وإدارة لمحاكم الاستئناف وأخرى للمحاكم المتخصصة.

- كما تم أيضاً استحداث إدارة للشؤون القانونية والتعاون الدولي، وذلك إيماناً من الوزارة بأهمية التعاون الدولي في المجال العدلي، ولا سيما أن محوراً مهماً في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق يتناول مهمة «التواصل الدولي»، التي تترجم الأداء العدلي للمملكة، وأشار

التقرير إلى أنه تم على فترات متقاربة التواصل دولياً في الشأن العدلي للإسناد الإجرائي ولإيضاح الصورة الحقيقية لعدالة المملكة ما عكس انطباعاً إيجابياً لهذا الأداء الذي تُؤمل الوزارة يوماً بعد يوم مواصلة تطويره والنهوض بشؤونه الإنشائية والتجهيزية والإجرائية وموارده البشرية.

وأفصح التقرير عن استحداث «العدل» إدارة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تفعيلاً لدورها في تنفيذ نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م -٣٩ وتاريخ ٢٥-٦-١٤٢٤هـ، وحماية للمرافق العدلية إن في المحاكم أو كتابات العدل من أي اختراق من شأنه التمويه بالعمليات المشبوهة لخدمة هذه الجرائم.

تاسعاً- المشاريع التنظيمية:

وفي شأن جهود «العدل» المتعلقة بمقتضيات أحكام المادة (٧١-٢) من نظام القضاء التي تنص على أن ترفع وزارة العدل ما تراه من المقترحات والمشروعات التي من شأنها رفع المستوى اللائق بمرفق العدالة أبان التقرير أن «العدل» قد أعدت العديد من مشروعات الأنظمة واللوائح لخدمة مسيرة العدالة، ومنها:

- مشروع نظام: «التوفيق والمصالحة»، بهدف تخفيف العبء على المحاكم من جهة، وتسوية النزاعات بالطرق الودية التي تحفظ الألفة بين الأطراف من جهة أخرى، وهو المشروع الذي خفف في عدد من الدول من تدفق القضايا للمحاكم بنسب كبيرة بلغت في بعضها ٩٠٪.

- مشروع نظام: «التكاليف القضائية» على الخاسر - فقط - وقد ارتأت «العدل» من هذا المشروع تحقيق مصالح عدة حيث أثبتت الدراسات إمكانية الحد من خلالها من تدفق القضايا على القضاء بنسب عالية لو كان هناك تكاليف للدعوى، وهو مشروع له أصل في الشريعة الإسلامية، فمطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته، وقد أعطى المشروع قاضي الموضوع في حالات محددة سلطة تقديرية للإعفاء من الرسم.

- مشروع نظام: «التوثيق» متضمناً اختصاصات كتابات وكُتّاب العدل، ومكاتب التوثيق والموثقين المرخص لهم، ومأذوني عقود النكاح، وشروط التعيين ومنح الرخص، وهذا المشروع في حال اعتماده سيتيح لـ«العدل» تخصيص بعض أعمال كتابات العدل، وتفريغ المحاكم لقضايا البت والفصل وإسناد أعمال المحاكم التوثيقية إلى جهاز التوثيق ما لم تنته إلى خصومة فتحال للمحاكم، وهو ما طرحته الوزارة سابقاً كفكرة، وطلبت المرئيات حيالها، وانتهت غالب الرؤى إلى استحسانها، وقد وضعتها «العدل» في إطار هذا المشروع المهم.

- مشروع: «لائحة أعوان القضاء».

- مشروع مقترح لتنظيم زواج الصغيرات وفق رؤية شرعية مناسبة على ضوء اجتهاد عدد من كبار علماء المملكة، وغير خافٍ أن الوزارة لا تملك تنظيم هذا الأمر من تلقاء نفسها، فهو من أعمال السلطة التنظيمية والوزارة جهة توثيق وتنفيذ.

وأكد التقرير على قيام «العدل» بما تستطيعه - في هذا الأمر - من إجراءات احتياطية، ومن ذلك: اعتماد تسجيل عمر الزوجة في وثيقة عقود الأنكحة، ونشر ما صدر من أحكام شرعية لمحاسبة من ثبت تورطه من الأولياء في المتاجرة بمولياتهم.

وحول مسؤولية «العدل» في شأن التسجيل العيني للعقار أشار التقرير إلى أنها أتمت تنسيقاً واتفاقاً مع وزارة الشؤون البلدية والقروية حيال الكثير من محاوره بحكم الشراكة التنفيذية بينهما في هذا المشروع، وأشار التقرير إلى انتهاء المرحلة التجريبية الأولى في بعض محافظات المملكة واعتماد التسجيل العيني للعقار في المخططات الجديدة، وهو ما يسهم في التطبيق المرحلي والحثيث لهذا المشروع الرائد والمثالي.

وأفصح التقرير عن صعوبات عديدة واجهتها وزارة العدل تتعلق بازدواجية بعض الصكوك ووجود منازعات على الملكية في أخرى منها، وهي تُمثّل مساحات كبيرة لكن الوزارة بإجراءاتها التحضيرية استطاعت تلافي كثير من هذه الصعوبات.

كما أشار التقرير إلى أن هناك العديد من الخدمات الإلكترونية لدى الوزارة تم الانتهاء من برامجها وتهيئة أنظمتها بالكامل، وتنتظر في انطلاقها اعتماد التوقيع الإلكتروني من جهته المختصة ومن ذلك الترافع الإلكتروني وبخاصة تبادل المذكرات واللوائح والدفع والدفوع، وإصدار الوكالات وإلغاؤها.

جدير بالذكر أن «العدل» أنشأت في العام الفائت إدارة خاصة بمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء وخصصت له مبنى مستقلاً عن مقر الوزارة وزودته بالخبراء والمختصين ونقلت إليه إدارات الوزارة ذات الصلة المباشرة بالمشروع.

الملك يمنح جامعة الإمام حق تدريب قضاة في ماليزيا

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على رغبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في تدريب القضاة الشرعيين، في ولاية ترنجانو في ماليزيا في مقر المعهد العالي للقضاء وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل.

جاء ذلك في البرقية التي تلقاها وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري تقضي بالموافقة على طلب الجامعة.

وثمَّن مدير الجامعة الأستاذ الدكتور سليمان أبا الخيل موافقة خادم الحرمين الشريفين، مبيناً أن الموافقة تمثل جزءاً من الاهتمام والمتابعة التي تحظى بها جامعة الإمام من لدن القيادة.

جريدة عكاظ - العدد: ٣٧٤٢

١٥٠٪ نسبة نمو أعمال كتابات العدل خلال العام المنصرم

كشفت وزارة العدل بان عدد كتاب العدل بالمملكة بلغ ٦٤٨ كاتب عدل بجميع كتابات عدل المملكة وهم يعملون على إنهاء جميع الإجراءات التوثيقية التي تخص جانب أعمال كتابتي العدل الأولى والثانية.

وأوضحت العدل من خلال تقرير صدر عن الإدارة العامة لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء أن حجم انجاز أعمال كتابات العدل نما بنسبة ١٥٠٪ وذلك من خلال ما ظهر من النتائج التي سجلتها كتابات العدل الأولى والثانية والمدمجة والتي بينت أن ٣١٠ آلاف معاملة تم انجازها وصدرت خلال العام المنصرم ١٤٣١هـ.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٧٨٠

وزير العدل: حضور المرأة أسلوب شرعي من لدن الرعيل الأول على امتداد التاريخ

أكد معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى كان حافلاً وضافياً ومضيفاً لمرحلة مهمة في تاريخ الوطن وفي تاريخ مسيرة مجلس الشورى.

وقال معاليه: إضافة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - اليوم في مجلس الشورى مهمة وتتعلق بدور المرأة ، حيث أوضح - أيد الله - أنه لا يرضى بتهميش دور المرأة، منوهاً أن حضورها كان منذ عهد النبوة وهو أسلوب شرعي من لدن الرعيل الأول على امتداد التاريخ. وبين معاليه أن خادم الحرمين الشريفين رسم معالم مهمة تتعلق بوجوب الانضباط بضوابط الشريعة الإسلامية بحيث تكون المشاركة وفق الضابط الشرعي.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٧٩٩

«العقيل» مديراً للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

أصدر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى قراراً بتكليف الأستاذ محمد بن عبدالله العقيل مديراً للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

ويعد العقيل من الكوادر المتميزة في المجال الإداري والمالي بعمله السابق في وزارة المالية.

وعبّر العقيل بهذه المناسبة عن شكره وتقديره لمعالي وزير العدل على هذه الثقة الغالية متمنياً أن يكون عند حسن ظن معاليه، وأن يكون عوناً لتطوير مستوى وزارة العدل في ظل ما تشهده الوزارة من تطوير ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

من جانبها تتقدم أسرة تحرير «مجلة العدل» للأستاذ محمد بن عبدالله العقيل بالتهنئة الخالصة بهذه المناسبة وتتمنى له التوفيق والسداد في خدمة دينه ووطنه.

المحاكم تعمل بقرار رفع الدية

جرى التعميم على المحاكم الشرعية والجهات المختصة بالأمر السامي الخاص برفع الدية الى ٤٠٠ ألف ريال متضمناً ما تم إقراره من المجلس الأعلى للقضاء من تحديث الديات المتعلقة بقضايا القتل العمد والخطأ.

ويأتي التعديل للمرة الخامسة بعد فترة امتدت ٢٩ عاماً، حيث أكد عدد من القضاة أهمية ذلك بعد دراسة قيمة الإبل التقديرية في الوقت الحالي والتي يتركز عليها تقدير مبلغ الديات وتقاس عليها في مثل هذه القضايا، آخذاً في الاعتبار متغيرات الأسعار في المقارنة بمرور الأعوام.

جريدة اليوم - العدد: ٢٩٠١٨

٢٢٠٠ عقد نكاح حررها ١٧ مأذوناً بالدمام

سجلت مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية أكثر من ٢٢٠٠ عقد نكاح حررها ١٧ مأذونا خلال عام ١٤٣١هـ الماضي، ورصد تقرير إحصائي صادر عن الإدارة العامة لمأذوني عقود الانكحة، ارتفاعاً ملحوظاً في إصدار وتوثيق عقود الانكحة على مستوى مناطق المملكة سواء عن طريق المحكمة أو المأذونين الشرعيين، وأشار لتقدم منطقة مكة المكرمة في تسجيل عقود الانكحة تليها منطقة الرياض ثم عسير تليها المنطقة الشرقية.

جريدة اليوم - العدد: ٢٧٣٦٤

«العدل» تطلق خدمة جديدة للتحقق من الوكالات عبر الإنترنت

أطلقت وزارة العدل خدمة جديدة للقطاعين العام والخاص والأفراد تتمثل في التحقق من صحة الوكالة ومعلوماتها وسريان مفعولها من خلال موقعها على الإنترنت، حيث تتيح الخدمة الجديدة لمن يريد التأكد من صحة الوكالة وعن مدى سريانها من عدمه بالرجوع إلى موقع الوزارة وإدخال رقم الوكالة وعلى الفور يحصل على الإجابة دون الحاجة إلى مراجعة كتابة العدل الصادرة منها الوكالة.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٧٧٩

تمديد ساعات العمل بكتابة العدل يقلص مواعيد الإفراغ

قلصت كتابة العدل الأولى بشمال الرياض من مدة مواعيد الإفراغ التي كان يعاني منها أطراف البيع خلال الأشهر الماضية والتي تتجاوز في بعض الأحيان إلى شهر ونصف الشهر وذلك بعدما مددت فترة الدوام الرسمي إلى الساعة الخامسة عصراً حيث كان بإمكان المراجع حالياً أن يحصل على موعد خلال الأسبوع أو أقل.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٧٨٨

محكمة صامطة تودع رئيسها

كرّمت المحكمة العامة في صامطة الشيخ منصور بن حمود بن حسن آل خيرات الرئيس السابق للمحكمة، بعد ترقيته إلى قاضي استئناف في محكمة الاستئناف في عسير، وحضر المناسبة عدد من القضاة ورؤساء الدوائر الحكومية وأعيان ووجهاء المنطقة، وتسلم آل خيرات عددا من الهدايا والدروع من زملائه والحضور تكريما له بعد أن أمضى أكثر من ٣٠ عاما في المحكمة العامة في صامطة.

جريدة عكاظ - العدد: ٣٧٤٦

تدريب ١٨ قاضياً على مهارات التعامل مع المراجعين

أطلقت وزارة العدل يوم الأحد ٢٧ شوال ١٤٣٢هـ البرنامج التدريبي لمهارات الاتصال والتعامل مع المراجعين والمرؤوسين. وقدم البرنامج للقضاة العاملين بمحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف. وناقش برنامج مهارات الاتصال والتعامل مع المراجعين الذي أستمر لمدة أربعة أيام وعقد بالمدينة المنورة بمشاركة ١٨ قاضياً من عدد من المحاكم المختلفة بالمملكة ضمن أعماله مفهوم الاتصال وأهميته وأنواع الاتصالات الرسمية وغير الرسمية وأنواع الشخصيات التي يتعامل معها القاضي وتقنيات الاستماع الجيد وآلية مخاطبة الرؤساء والمرؤوسين والتدافع القضائي وعلاقته بالتواصل مع الزملاء وكيفية توافر العناصر الأساسية التي يجب أن يحويها أي تقرير أو مراسلة رسمية.

جريدة الجزيرة - العدد: ١٤٢٤٢

وزارة العدل: تفعل مشروع (المصالحة والتوفيق) لتقليص أعداد القضايا المنظورة بالمحاكم

تعمل وزارة العدل لتفعيل مشروع المصالحة والتوفيق الذي تبنته الوزارة ويهدف تقليص أعداد القضايا المنظورة لدى المحاكم والتي تثقل كاهل أصحاب الفضيلة القضاة عبر تفعيل دور مكاتب الصلح وتنشيط دورها بشكل أكبر في كافة المحاكم بالمملكة خاصة في القضايا التي تحتمل الحل دون الحاجة للرفع بها للقضاة .

وأعلن وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن الوزارة فعلت دور مكاتب الصلح للمساهمة في حل القضايا ومحاولة التوصل إلى نقطة اتفاق دون الحاجة الى رفع القضايا لاصحاب الفضيلة القضاة وايجاد الحلول المرضية للاطراف المتقاضية عبر كوادر مؤهلة ومختصة في العمل القضائي لانهاء المنازعات والخلافات وتقريب وجهات النظر حتى يتم التوصل الى اتفاق مرض للطرفين واضاف هذا المشروع من المتوقع أن يُخفِض من نسبة عدد القضايا التي ترد للمحاكم بما بين ٤٠ إلى ٥٠٪.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٨٠٦

العدل: منح ١٩٦ محامياً تراخيص مزاولة المهنة

منحت وزارة العدل ١٩٦ محامياً تراخيص مزاولة مهنة المحاماة، بعد موافقة وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى على قبولهم في سجل المحامين الممارسين للمهنة في سجلات «وزارة العدل».

وأوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بأن هؤلاء يمثلون الدفعة الرابعة التي تمنح تراخيص مزاولة المحاماة خلال العام الجاري. لافتا إلى أن عدد المحامين الممارسين والمسجلين في قوائم الوزارة بلغ ١٨٠٢ محام في جميع أنحاء المملكة.

وأبان وزير العدل أن المحامي السعودي يحسن التعامل مع مجريات المرافعة وفق الأصول الشرعية والنظامية تأسيسا على خلفيته وإتقانه لأصول وواجبات المرافعة ما يسهل على العدالة تقديم خدماتها القضائية، وما يسهم في القضاء على جل سلبيات المرافعة الخارجة عن إرادة القضاء.

جريدة عكاظ - العدد: ٣٧٦٥

تركيب (١٣٨) منصة إلكترونية بـ ١٠ محاكم

أنهت وزارة العدل تركيب منصات التقاضي الالكترونية في عدد من محاكم الاستئناف والمحاكم العامة والجزئية.

وبيّنت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل أنها أتمت تركيب (١٣٨) منصة تقاضٍ إلكترونية في كل من محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية ومنطقة عسير ومنطقة القصيم والمحاكم العامة في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة وخميس مشيط والمحكمة الجزئية بخميس مشيط إضافة إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بمدينة الرياض وتم ربطها بمركز معلومات الشبكة الالكترونية والحاسب الآلي الرئيسي بالرياض.

جريدة الرياض - العدد: ١٥٨٠٦

«إصلاح ذات البين» بالطائف تتدخل في ٦٥ قضية قتل

كشفت لجنة إصلاح ذات البين في محافظة الطائف أنها بدعم من ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز تدخلت في ٦٥ قضية قتل، وتمكنت من تحقيق العفو في أكثر من ٩٠٪ منها، كما تدخلت في ٦٠٠ قضية خلافات وتمكنت من حل الكثير من القضايا العالقة.

جريدة الوطن - العدد: ٧١٢٨٣